قوله بعدهما صفة لفا ... اى واقعا بعدهما اذا لمتقدم والمتوسط يلحقه بالاول فيستحقه هو قبل التكلم بالثاني فلا يكون
فيه مجال تنازع فهو يكون من هذا الباب كذا في الحاشية ... بما مر في الحاشية المتقدمة ان التنازع في القلب اما بعد
التركيب فلا تنازع ولا يخفى ان المتقدم والمتوسط قبل التكلم في التركيب لا ينافي التنازع في القلب بمعنى ان يتوجه
توجه العقلين الى اسم واحد

لانه اذا وجد وجد بلا معارض فلا يكون فيه مجال تنازع بخلاف
ما اذا كان مؤخرا عنهما لان كلا منهما طالب له لان اللاحق
وجد مع معارضته السابق وهو مع كونه متصلا بالفعل
الثاني لا يجوز ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى اذ لو كان معمولا
للاول لجاز ان يتصل به كما يتصل بالثاني والمتصل يجب اتصاله
بعامله ولا يتصل بعامل آخر لانه كالجزء من العامل الثاني وتتمة له
واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما فقد اختلف في ان
نحو ما ضرب واكرم الا انا هل هو من باب التنازع ام لا فقيل انه
ليس منه لفساد المعنى لو اجرينه على قاعدته فقطعت التنازع
ولكن الضرورة الجاءت هنا الى الحذف وامتنع الاضمار لما
ينشاء من الفساد والحذف من حيث هو حذف لا ينافي التنازع
هذا ما قيل ويظهر منه ان نفس التنازع ممتنع في نحو ما ذكر لعدم
اجرائه على قاعدة قطع التنازع والشارح نعم قال ان الممتنع
فيه هو التنازع الجاري على قطعه لا نفس التنازع فانه جائز
وهو الموافق للرضي قيس هذا منقوض بمثل اقائم ام قاعد انت
فان قائما وقاعدا تنازعا في انت ويمكن قطع التنازع
بالاضمار على مذهبي البصرية والكوفية ما يكون طريق قطعه
اى قطع التنازع وليس هذا قسما ثالثا من التنازع دفع
لما يتوهم ان هذا القسم آخر من التنازع لم يذكره نعم وذلك
ان التنازع على ثلثة اقسام احدها ان يتفقا في اقتضاء الفاعلية
والثاني ان يتفقا في اقتضاء المفعولية والثالث ان يختلفا

سبب البكاء في كل من الضارع والمختبط فلا حاجة الى ايراد سبب آخر
له وايضا البكاء ليس لاجل الخصومة نفسها بل لاجل انها مفضية
الى عجز وذل وهذا اعتراض على الرضي وغيره حيث جوزوا
تعلقه بيبكي المقدر ثم فسر لرفع الابهام الناشي
من الحذف انما قال ذلك دفعا لما يرد على من فسر بقوله
اى في كل ما فسر فيه المحذوف فيجب الحذف فيه لئلا يكون
يجمع بين المفسر والمفسر وهو انه يلزم ذلك في المفسر بأي وان
وعطف البيان مع انه صحيح لان مفسره قائم مقامه
مغن عنه مع وجود القرينة وهو حرف الشرط لانه لا يدخل
الا على الفعل لفظا او تقديرا والظاهر من كلامه وصرح به غيره ايضا
انه يشترط في الاسناد بمحذوف ان يغني غناءه ويؤدي
مؤداه ويدل عليه ايضا كلامه فيما بعد وليس كذلك فانهم
جعلوا في نحو ما انت الا سير الكلمة الا قائما مقام الفعل المحذوف
ومع انه لا يؤدي مؤداه ومغنيا عنه وايضا الاولى ان يجعل
القرينة هو استجارك لانه يدل على تعيين المحذوف ايضا
كما جعلوا القرينة في نحو زيدا اضربته هو ضربته بل العاملات
اراد ان التنازع لا يختص بالفعلين بل يعم الفعلين وشبههما
على ما هو المعروف من كلام النحويين ويعم الحرف ايضا على
ما نقل عنه في الشرح الا ان المصنف اقتصر على الفعلين لاصالة
الفعل في العمل والتبع داخل في جملته فيكون مراده واذا تنازع
الفعلان او شبههما اذ هو يستحقه قبل وجود الثاني

Copyright © King Saud University